

الخلاصة

تحتاج وكالات اللاجئين إلى وضع تقديرات مستقبلية خاصة باللاجئين. كما تحتاج الدول الأوروبية إلى بحث ومراعاة خبرات اللاجئين في سوق العمل ووضع سياسات وإجراءات تجعل السبل للحصول على فرص العمل أوفر وأيسر. وبدلاً من اعتبار طالبي اللجوء واللاجئين تهديداً للمجتمع أو عبئاً عليه، يتعين علينا أن ندرك أن هؤلاء المواطنين الجدد بمقدورهم أن يقدموا إسهامات كبيرة إلى الدولة المضيفة لهم. ويتطلب هذا الاتجاه إحداث تغييراً كبيراً في الموقف والسياسة تجاه هؤلاء المهاجرين الجدد: من أجل التشجيع بدلاً من تثبيط الهمم، ومن أجل الدمج بدلاً من الاستبعاد.

بيرينديونكر هو مدير مشروع بإدارة العمل الدولية للتعليم بلندن-www.education-action.org يمكن الإطلاع على نتائج مشروع الموارد **RESOURCE Project** في ١٤ تقريراً فظرياً وثمة موجز شامل لها على شبكة الانترنت على موقع:

www.education-action.org/media/Resource_project.doc

لهم في معظم الدول العمل كطالبي لجوء، أو كان مسموحاً لهم بالتقدم بطلب تصريح للعمل بعد فترة معينة. وفي أثناء إجراءات اللجوء، كانت فرص تعلم اللغة، أو التدريب المهني أو التعليم محدودة في الغالب. وكانت الصعوبات المالية وإيجاد مكان للعيش فيه عقبات إضافية. ومن الواضح أن طول أمد الانتظار كان له تأثير سلبي فيما يتعلق باحترام الذات والثقة، مما كان يعرقل بصورة خطيرة عملية اندماجهم في المجتمع.

وعانى كثيرون ممن جرى سؤالهم من التحيز في عملية البحث عن فرص العمل وكذلك في أماكن العمل وفي الحياة اليومية. كما ذكروا أن من بين العوائق التي تحول دون حصولهم على فرص للعمل كونهم مسؤولين عن عائلاتهم إلى جانب عدم وجود مراكز لرعاية الأطفال (خاصة بالنسبة إلى الأمهات الذين يعيشون بدون أزواجهم ولديهن أطفال). واكتشف بعض من جرى الالتقاء بهم من كبار السن أن تقدمهم في العمر يمثل عائقاً إضافياً. والتقدم في العمر إلى جانب الفجوة الحتمية في سجل العمل الخاص بهم بسبب أنهم أصبحوا لاجئين جعل وضعهم كباحثين عن فرص للعمل أكثر سوءاً. وأخيراً ذكرت البيروقراطية والروتين بوجه عام كعقبات أخرى.

من هذه الدائرة المفرغة ولكن معظم من جرى الالتقاء بهم وجدوا سبلاً للتغلب على ذلك في نهاية المطاف.

وركز كثيرون على التطوع بوصفه وسيلة ناجحة لاكتساب الخبرة في العمل في القطاع الاجتماعي. أما في قطاعات أخرى، فقد كان يتعين على من جرى الالتقاء بهم البدء من أول السلم. فقد بدأ المهندسون المحكون، الذين كانوا في بلدهم يشرفون على كثير من العمال، العمل مرة أخرى كعمال، ليشقوا طريقهم داخل الشركة التي يعملون بها، واستطاع آخرون اكتساب بعض الخبرة من خلال أماكن العمل كجزء من دراساتهم أو من خلال وكالات التشغيل.

وفي الدول التي لا يحق فيها للاجئين الحصول على إعانات الرعاية الاجتماعية (مثل اليونان، وإيطاليا وأسبانيا)، كان من جرى الالتقاء بهم يضطرون إلى قبول أعمال تتطلب مهارة محدودة وتوفر دخلاً ضئيلاً. وكان كثير ممن جرى سؤالهم في وضع اضطرروا فيه إلى القيام بأعمال يدوية في أثناء النهار مع محاولة تحسين فرصهم من خلال الدراسة في المساء.

البيروقراطية والتمييز

واجه الكثير ممن جرى الالتقاء بهم إجراءات مطولة لتحديد موقفهم من اللجوء وفضلاً عن ظروف الاستقبال السيئة. ولم يكن مسموحاً

ألبانيا – حارس بوابة أوروبا المرغم**ردفان بشكوبيا**

أصبحت ألبانيا بعد انهيار الشيوعية نقطة عبور يتوجه إليها اللاجئون، وطالبو اللجوء، والمهاجرون لأسباب اقتصادية. وتعتبر سياسات وإجراءات اللجوء التي تنفذ تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين (المفوضية) والاتحاد الأوروبي سياسات وإجراءات ضعيفة وتخدم المصالح الأوروبية وليست الألبانية.

من ناحية إدخال إجراءات تحديد وضع اللاجئين وحمايتهم.

وضع نظام اللجوء في ألبانيا

وفي عام ١٩٩٨ نص دستور ألبانيا الجديد على حق اللجوء وتم إقرار أول قانون خاص باللاجئين، وهو يتوافق بشكل عام مع معايير اتفاقية ١٩٥١ للاجئين فيما يتعلق بتعريف اللاجئين، وتحديد وضعهم وحمايتهم. وفي ظل أحكام هذا القانون، يتلقى مكتب اللاجئين طلبات اللجوء ويجري لقاءات شخصية كما يعمل كجهاز جماعي لاتخاذ القرارات على المستوى الأول. ويحق لطالبي اللجوء الذين تم رفض طلباتهم أن يستأنفوا ضد القرار أمام لجنة تابعة للمفوضية المكونة من ثمانية أعضاء تجمع الهيئات الحكومية وممثلين عن اثنين من الجمعيات الأهلية، وهما نقابة المحامين ولجنة هلسنكي الألبانية. ويرأس المفوض الوطني لشؤون اللاجئين مكتب اللاجئين واللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين.

وفي بداية التسعينيات نجحت المفوضية في إقناع ألبانيا وغيرها من الحكومات المنتخبة الجديدة في البلقان بالتوقيع على «اتفاقية اللاجئين». فقد كانت الأنظمة الجديدة حريصة على مد جسور التواصل بالمجتمع الدولي، لذا سارع البرلمان الألباني بالتصديق على الاتفاقية في عام ١٩٩٢. ومع ذلك، لم يتم إنشاء مكتب اللاجئين، وهو وحدة صغيرة تابعة لوزارة الحكم المحلي، إلا بعد مرور ست سنوات أخرى وذلك بعد أن لاح في الأفق خطر التدفق الجماعي للاجئين كوسوفا. ولم يكن وضع هناك تعريف محدد لوضع المكتب، ووجد نفسه في فراغ تشريعي فيما يتعلق بالهجرة واللجوء مما لم يدع له الكثير ليفعله

قبل عام ١٩٩٠ كانت ألبانيا منعزلة عن الشرق والغرب، فقد كانت تسيطر بمنتهى الحزم على جميع التحركات عبر حدودها ولم تعتمد اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١. بيد أن الضوابط المفروضة على الحدود قد انهارت حيث كانت السلطات فيما بعد انهيار الشيوعية حريصة على السماح للألبانيين بمغادرة البلاد التي أصابها الفقر. وقد تزايد عدد المتسولين من خلال البحر الأدراتيكي إلى إيطاليا وكذلك عبر الحدود الألبانية اليونانية تزايداً كبيراً. ومن العوامل التي عززت صناعة التهريب سهولة الحصول على تأشيرة الدخول إلى ألبانيا، وحاجة ألبانيا الملحة إلى العملات الأجنبية وتفشي الفساد بين المسؤولين الحكوميين.

لحرص ألبانيا على توقيع اتفاق استقرار وتكامل مع الاتحاد الأوروبي في ديسمبر ٢٠٠٣، وافقت ألبانيا على هذا الشرط. ولن يسرى شرط الاستقبال الإلزامي للمهاجرين على المواطنين الألبان فحسب، وإنما أيضاً على المهاجرين من الدول الأخرى المعروف أنهم قد مروا من خلال ألبانيا في طريقهم إلى الاتحاد الأوروبي.

ويمثل شرط الاستقبال الإلزامي للمهاجرين تحديات ضخمة، لا يتم التعامل مع أي منها حالياً. فمن شأن عودة المواطنين بأعداد كبيرة أن يحرم ألبانيا من الدخل الحيوي الذي يتم تحويله إليها. وبينما يتمتع الاتحاد الأوروبي بالقوة السياسية والاقتصادية لإجبار الدول التي ينتمى إليها المهاجرون غير الشرعيين من الشرق الأوسط ووسط آسيا على توقيع اتفاقيات شبيهة، ليس من الواضح كيف يمكن لألبانيا أن تقنع إيران، والعراق، وباكستان، وتركيا باستعادة مواطنيها. ومن الذي يتعين عليه أن يتحمل تكلفة تلبية احتياجاتهم في ألبانيا أو تكلفة تطبيق القوانين، وهو أمر ضروري، من أجل منع محاولتهم العودة إلى الاتحاد الأوروبي؟ وهل يؤثر وجود عدد كبير من طالبي اللجوء والمهاجرين للعمل المستعدين على استقرار دولة فقيرة تشهد معدلات بطالة عالية؟ ونظراً للصعوبات التي قد تنشأ عن الالتزام باتفاقية إعادة المهاجرين غير الشرعيين، قرر الاتحاد الأوروبي وألبانيا تأجيل العمل ببعض بنود الاتفاقية لمدة سنتين.

وقد اقتنعت السلطات الألبانية، على مضض، باتخاذ خطوات نحو الإصلاح التشريعي والإداري، غير أن الدولة لديها أولويات أخرى. وليس هناك ما يجعلنا نعتقد أنه في المستقبل القريب قد يخدم نظام اللجوء الألباني اللاجئين وطالبي اللجوء من دول أخرى. بل من المتوقع أن يظل يعزز وييسر تهريب الأشخاص من ألبانيا ومن خلال حدودها إلى دول الاتحاد الأوروبي. ويجب على ألبانيا إعادة توجيه سياسات اللجوء والهجرة لديها لتخدم احتياجاتها وليس احتياجات الاتحاد الأوروبي.

ردفان بيشكوبيا هو طالب دراسات عليا بجامعة كنتاكي. كما كان المفوض الوطني للاجئين في ألبانيا منذ عام 2001 وحتى عام 2002، وخدم لمدتين في البرلمان الألباني. البريد الإلكتروني: ridvanpeshkopia@yahoo.com

عبارة عن نظام وهمي وخادع، وهو في واقع الأمر غالباً ما يستخدم كأداة لتسهيل تهريب الأفراد إلى الاتحاد الأوروبي. ومهما كان موقف المتسللين القانوني، سواء كانوا لاجئين، أو طالبي لجوء، أو مهاجرين غير شرعيين، فهم يصارعون لتحاشي التعامل مع الموظفين العموميين والشرطة في الدول الوسيطة. ولا تعلم السلطات الألبانية بأمرهم إلا إذا قبضت عليهم الشرطة، أو إذا قرروا تسليم أنفسهم (في حالة فشلهم في الاتصال بمن ساعدوهم على التسلل).

وتسعى مبادرة تقودها المفوضية، بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة التخطيط المدني، إلى إجراء فحص أولي على كل من علمت السلطات بوجودهم، وذلك للتمييز بين المهاجرين لأسباب اقتصادية، وضحايا الإتجار غير المشروع، وطالبي اللجوء، وتقديم المساعدة القانونية والإنسانية لتلبية احتياجاتهم المختلفة.

بيد أن هذا النظام لم يؤثر تأثيراً ملحوظاً على تدفق اللاجئين إلى البلاد. وبناء على توجيهات المهريين، يطلب الكثير من المحتجزين اللجوء، ومن ثم يتم تقديم المأوى والغذاء والمساعدة الطبية والقانونية لهم. ولا يواصل إجراءات تحديد وضع اللاجئين حتى النهاية سوى عدد لا يذكر منهم ممن يتحلون بالصبر أو يعانون من الفقر المدقع أو ببساطة لم يسعدهم الحظ. فمعظمهم يستأنفون علاقاتهم المقطوعة مع المهريين ويستمررون في رحلتهم نحو الغرب.

لذا، بدلاً من بناء نظام حماية للمحتاجين، قامت ألبانيا بالتعاون مع المفوضية وتحت ضغط من الاتحاد الأوروبي، بوضع نظام لدعم الهجرة غير المشروعة. ولا يُعتقد أن أي ممن حصلوا على وضع اللاجئ خلال السنوات الماضية موجودون الآن في ألبانيا، فأماكن تواجدهم غير معروفة. ويعتبر معظم اللاجئين والبالغ عددهم ١٠٧، والذين ترعاهم مؤسسات اللجوء في ألبانيا من الكوسوفيين، وهم من تبقى من التدفق الكبير عام ١٩٩٩، وجميعهم يعاني من مشكلات اجتماعية شديدة.

مكانة ألبانيا في أوروبا

لم تكن سياسة اللجوء بالنسبة إلى ألبانيا جزءاً من جدول الأعمال القومي، وإنما كانت بمثابة الثمن المدفوع نظير التقدم المأمول نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي، ففي الاجتماع الذي عقد في سيفيل في يونيو ٢٠٠٢، قرر قادة الاتحاد الأوروبي أن أية دولة تبرم اتفاقيات تعاون أو ارتباط مع الاتحاد الأوروبي يجب «أن تدرج مادة حول الإدارة المشتركة لتدفقات الهجرة وحول الاستقبال الإلزامي للمهاجرين في حالة حدوث هجرة غير مشروعة». ونظراً

وقد عرقلت الكوارث الإنسانية في كوسوفو وضع نظام اللجوء مبني على الطلبات الفردية، وبدلاً من النظر في حالات فردية، كان مكتب اللاجئين يتعامل مع حاجة الحكومة الألبانية والمجتمع الدولي إلى معالجة أزمة اللاجئين الكوسوفيين، عن طريق قبولهم ثم إعادتهم كمجموعات. وفي أعقاب العودة الجماعية للاجئين كوسوفو، استمر مكتب اللاجئين في رعاية بعض العائلات الكوسوفية المتبقية. وبدأت إجراءات تحديد وضع اللاجئين وحمايتهم تدخل في حيز التنفيذ غير أنها توقفت في ربيع ٢٠٠١ بسبب التقلبات التي لم تستمر طويلاً من جانب اللاجئين من ذوي الأصول الألبانية الفارين من الأحوال غير المستقرة في مقدونيا.

وفي أكتوبر ٢٠٠١، تم تشكيل فريق العمل الألباني المعني باللجوء بعد أن طال انتظاره بمشاركة بعض الممثلين المحليين والدوليين. وكان هدف هذا الفريق هو صياغة اللوائح لسد الثغرات القانونية في إدماج اللاجئين، وقد أدرجت ثلاث لوائح تمت صياغتهن في ربيع ٢٠٠٢، بشأن التعليم والرعاية الصحية والتوظيف، في قانون اعتمده البرلمان في أغسطس ٢٠٠٣. ومن ثم وضعت إجراءات تحديد وضع اللاجئين وبدأ مشروع مشترك بين المفوضية، ومكاتب اللاجئين ومنظمة «السلام من خلال القضاء»، وهي جمعية أهلية، في توفير مساعدات قانونية للاجئين وطالبي اللجوء. وفي عام ٢٠٠٣، تم تغيير اسم مكاتب اللاجئين إلى سجل اللاجئين ونقلت تبعيته إلى وزارة النظام العام، وهي خطوة أساسية على اعتبار أن إجراءات تحديد موقف اللاجئين هي أوثق صلة بالشرطة عن الحكومات المحلية.

وبالإضافة إلى مشكلة تحديد طلبات اللجوء، هناك مشكلة توفير السكن وتقديم الدعم للاجئين وطالبي اللجوء والتي طالما شغلت السلطات الألبانية والمفوضية. فعلى مدى سنوات، كان يتم احتجاز المتسللين غير الشرعيين المقبوض عليهم مبدئياً في أقسام الشرطة، دون مأكلاً أو ظروف صحية ملائمة في الغالب، وفقاً لتقدير الشرطة لاحتياجاتهم كما يحلو لها. وقد وفرت المفوضية لعدد من الجمعيات الأهلية الأموال اللازمة للترتيب لإقامة طالبي اللجوء في منازل مملوكة لأفراد. وفي أكتوبر ٢٠٠١ بدأ مشروع لتأسيس أول مركز استقبال للاجئين، إذ قدمت الحكومة الألبانية ثكنات عسكرية قديمة في ضواحي العاصمة، وحصلت المفوضية على التمويل من خلال مجموعة العمل رفيعة المستوى التابعة للمفوضية الأوروبية وتم افتتاح المبنى في يوليو ٢٠٠٣.

آلية حماية خادعة

ويمكن أن يقال الآن إذاً أن ألبانيا لديها نظام حديث للاجئين، غير أنه في جوانب كثيرة